

تفسير البحر المحيط

@ 273 @ والمعنى : أن الأموال لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح الذي ينفقها في سبيل
□ : والأولاد لا تقرب أحداً إلا من علمهم الخير وفقهم في الدين ورشحهم للصالح والطاعة .
انتهى ، وهو لا يجوز . كما ذكرنا ، لا يجوز : ما زيد بالذي يخرج إلا أخوة ، ولا ما زيد
بالذي يضرب إلا عمراً ، ولا ما زيد بالذي يمر إلا ببكر . والتركيب الذي ركب الزمخشري من
قوله : لا يقرب أحداً إلا المؤمن ، غير موافق للقرآن ؛ ففي الذي ركب يجوز ما قال ، وفي
لفظ القرآن لا يجوز . وأجاز الفراء أن تكون من في موضع رفع ، وتقدير الكلام عنده ما هو
المقرب { وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا } . انتهى . وقوله كلام لا يتحصل منه معنى ، كأنه كان
نائماً حين قال ذلك . .

وقرأ الجمهور : { جَزَاءُ الضَّعْفِ } على الإضافة ، أضيف فيه المصدر إلى المفعول ،
وقدره الزمخشري مبنياً للمفعول الذي لم يسم فاعله ، فقال : أن يجازوا الضعف ، والمصدر
في كونه يبني للمفعول الذي لم يسم فاعله فيه خلاف ، والصحيح المنع ، ويقدر هنا أن يجاوز
□ بهم الضعف ، أي يضاعف لهم حسناتهم ، الحسنة بعشر أمثالها ، وبأكثر إلى سبعمئة لمن
يشاء . وقرأ قتادة : جزاء الضعف برفعهما ؛ فالضعف بدل ، ويعقوب في رواية بنصب جزاء
ورفع الضعف ، وحكى هذه القراءة الداني عن قتادة ، وانتصب جزاء على الحال ، كقولك : في
الدار قائماً زيد . وقرأ الجمهور : { فِي الضُّعْفِ } جمعاً مضموم الراء ؛ والحسن ،
وعاصم : بخلاف عنه ؛ والأعمش ، ومحمد بن كعب : بإسكانها ؛ وبعض الفراء : بفتحها ؛ وابن
وثاب ، والأعمش ، وطلحة ، وحمزة ؛ وأطلق في اختياره في الغرفة على التوحيد ساكنة الراء
؛ وابن وثاب أيضاً ؛ بفتحها على التوحيد . ولما ذكر جزاء من آمن ، ذكر عقاب من كفر ،
ليظهر تباين الجزاءين ، وتقدم تفسير نظير هذه الكلمة . ولما كان افتخارهم بكثرة الأموال
والأولاد ، أخبروا أن ذلك على ما شاء □ كبر ، وذلك المعنى تأكيد أن ذلك جار على ما شاء
□ ، إلا أن ذلك على حسب الاستحقاق ، لا التكرمة ، ولا الهوان . ومعنى { فَهُوَ يَخْلِفُهُ }
{ : أي يأتي بالخلف والعوض منه ، وكان لفظ من عباده مشعرة بالمؤمنين ، وكذلك الخطاب في
{ وَمَا أَنْفَقْتُمْ } : يقصد هنا رزق المؤمنين ، فليس مساق . .

{ قُلْ إِنْ رَبِّي يَخْفِضْهُ } : مساق ما قيل للكفار ، بل مساق الوعد والترهيد في
الدنيا ، والحص على النفقة في طاعة □ ، وإخلاف ما أنفق ، إما منجزاً في الدنيا ، وإما
مؤجلاً في الآخرة ، وهو مشروط بقصد وجه □ . وقال مجاهد : من كان عنده من هذا المال ما
يقيم فليقصد ، وأن الرزق مقسوم ، ولعل ما قسم له قليل ، وهو ينفق نفقة الموسع عليه ،

فينفق جميع ما في يده ، ثم يبقى طول عمره في فقر ولا يتأتى . { وَ مَآ أَ نَفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ } : في الآخرة ، ومعنى الآية : ما كان من خلف فهو منه . وجاء { الرَّازِقِينَ } جمعاً ، وإن كان الرازق حقيقة هو □ وحده ، لأنه يقال : الرجل يرزق عياله ، والأمير جنده ، والسيد عبده ، والرازقون جمع بهذا الاعتبار ، لكن أولئك يرزقون مما رزقهم □ ، وملكهم فيه التصرف ، و□ تعالى يرزق من خزائن لا تفتنى ، ومن إخراج من عدم إلى وجود . .

{ وَيَوْمَ يَخْشُرُهُمْ جَمِيعاً } : أي المكذبين ، من تقدم ومن تأخر . وقرأ الجمهور : نحشرهم ، نقول بالنون فيهما ، وحفص بالياء ، وتقدمت في الأنعام وخطاب الملائكة تقرير للكفار ، وقد علم تعالى أن الملائكة منزهون برآء مما وجه عليهم من السؤال ، وإنما ذلك على طريق توقيف الكفار ، وقد علم سوء ما ارتبكوه من عبادة غير □ ، وأن من عبده متبرء منهم . و { هَؤُلَاءِ } مبتدأ و ، خبره { كَانُوا يَعْبُدُونَ } ، و { إِيَّايَ كُفُّوا } مفعول { يَعْبُدُونَ } . ولما تقدم انفصل ، وإنما قدم لأنه أبلغ في الخطاب ، ولكون { يَعْبُدُونَ } فاصلة . فلو أتى بالضمير منفصلاً ، كان التركيب يعبدونكم ، ولم تكن فاصلة . واستدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة ، وهي مسألة خلاف ، أجاز ذلك ابن السراج ، ومنع ذلك قوم من النحويين ، وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة . وقال ابن السراج : القياس جواز ذلك ، ولم يسمع . ووجه الدلالة من الآية أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل ، فكما جاز تقديم { إِيَّايَ كُفُّوا } ، جاز تقديم { يَعْبُدُونَ } ، وهذه القاعدة ليست مطردة ، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على